الأمم المتحدة
A/CN.4/L.939/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: Limited
25 July 2019
Arabic
Original: English

لجنة القانون الدولي

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، ٢٩ نيسان/أبريل – ٧ حزيران/يونيه
و٨ تموز/يوليه – ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩

خلافة الدول في مسؤولية الدولة

نص مشاريع المواد ٧ و٨ و٩ التي اعتمدتها لجنة الصياغة مؤقتاً في الدورة الحادية والسبعين

إضافة

مشروع المادة ٧
الأفعال ذات الطابع المستمر

عندما يكون فعلٌ غير مشروع دولياً صادرٌ عن دولة خلف ذا طابع مستمر فيما يتعلق بفعل غير مشروع دولياً صادر عن دولة سلف، فإن المسؤولية الدولية للدولة الخلف لا تمتد إلا إلى النتائج المترتبة على فعلها هي بعد تاريخ خلافة الدول. وإذا اعترفت الدولة الخلف بالفعل الصادر عن الدولة السلف وتبنّته بوصفه فعلاً صادراً عنها، وبقدر هذا الاعتراف وهذا التبني، فإن المسؤولية الدولية للدولة الخلف تمتد أيضاً إلى النتائج المترتبة على ذلك الفعل.

مشروع المادة ٨
نسْب تصرفات حركة تمردية أو غير تمردية

١- يُعتبر فعلاً صادراً عن الدولة الجديدة بمقتضى القانون الدولي تصرُّفُ أي حركة تمردية أو غير تمردية تنجح في إقامة دولة جديدة في جزء من إقليم دولة سلف أو في إقليم خاضع لإدارتها.

٢- لا تخل الفقرة ١ بنسْب أي تصرف إلى الدولة السلف، مهما تكن صلته بتصرف الحركة المعنية، ويُعتبر فعلاً صادراً عن تلك الدولة بمقتضى القواعد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً.

GE.19-12626(A)
1912626

الرجاء إعادة الاستعمال

مشروع المادة ٩
حالات خلافة الدول التي تظل فيها الدولة السلف قائمة

١- عندما يكون فعل غير مشروع دولياً صادراً عن دولة سلف قبل تاريخ خلافة الدول، وتظل الدولة السلف قائمة، يظل من حق الدولة المضرورة أن تحتج بمسؤولية الدولة السلف حتى بعد تاريخ الخلافة:

(أ) عندما يصبح جزء من إقليم الدولة السلف، أو أي إقليم تكون الدولة السلف مسؤولة عن علاقاته الدولية، جزءاً من إقليم دولة أخرى؛ أو

(ب) عندما ينفصل جزء أو أجزاء من إقليم الدولة السلف لتشكيل دولة واحدة أو أكثر؛ أو

(ج) عندما تكون الدولة الخلف دولة مستقلة حديثاً كان إقليمها قبل تاريخ خلافة الدول مباشرة إقليماً تابعاً وكانت الدولة السلف مسؤولة عن علاقاته الدولية.

٢- تسعى الدولة المضرورة والدولة الخلف، في ظروف معينة، إلى التوصل إلى اتفاق لمعالجة الضرر.

٣- لا تخل الفقرتان ١ و٢ بأي توزيع للمسؤولية أو اتفاق آخر بين الدولة السلف والدولة الخلف عند تنفيذ الفقرتين ١ و٢.